

أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة معلومات التقارير المالية

دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات وأكاديميي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في مدينة اربيل

أ.م.د. زيتو عولا ابوبكر

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق
قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة نولج، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

zaito.abubakr@su.edu.krd

أ.م.د. ريزان صلاح الدين عزت

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق
قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة نولج، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

rezan.azzat@su.edu.krd

المخلص

يهدف البحث الى توضيح العلاقة والأثر بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، ولتحقيق هدف البحث فلقد تم الإعتماد على المدخل الإستقرائي وذلك عن طريق إعداد استبانة خاصة بهذا البحث، إذ تم توزيع (92) إستمارة على عينة عشوائية موزعة بين مجتمع مراقبي الحسابات وأكاديميي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في مدينة أربيل، وقد بلغت الإستمارات المستعادة والصالحة منها (83) إستمارة ليتم بعد ذلك تحليل نتائجها بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS). وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات كان من أبرزها وجود (علاقة) و(تأثير) للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وهو مايقود بالتوصية بضروره التزام الشركات لاسيما الشركات الكبيرة ومتعددة القطاعات بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية عند اعداد تقاريرهم المالية لأهميتها في توفير معلومات محاسبية ملائمة ودورها في ترشيد قرارات المستخدمين لفهم طبيعة اداء هذه القطاعات ودرجة التعقيد في عملها ولضمان توافر معلومات اكثر دقة مقارنة بالمعلومات الإجمالية .

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٣/٤/١٤

القبول: ٢٠٢٣/٦/٢٢

النشر: خريف ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:

Operational Segment, Activity Segment, Geographical Segment, Disclosure of Segmental Information, Appropriateness of Information, Financial Reports

Doi:

10.25212/lfu.qzj.9.3.34

1. المقدمة:

ان التطورت التي حدثت في بيئة الاعمال والتي ادت الى نمو وتزايد حجم الشركات في النشاطات الاقتصادية المختلفة ادت الى التغيير والتطوير في نوع المعلومات التي تقدمها المحاسبة الى مستخدمى هذه المعلومات، حيث ان المعلومات الإجمالية المتمثلة في التقارير المالية على مستوى الشركة ككل (التقارير المالية التقليدية) لا تلبي احتياجات المستخدمين بشكل كامل، إذ إن هذه المعلومات يُصعّب من خلالها على المستخدمين فهم وتحليل أنشطة الشركة والأداء المالي بشكل مستقل نظراً للتوسع والتنوع في الأنشطة المتعددة التي تمارسها الشركات والمناطق الجغرافية التي يوجد فيها. الأمر الذي استدعى الى ضرورة الإهتمام بالمعلومات القطاعية والإفصاح عنها في التقارير المالية. ونتيجة لذلك اصبح الإفصاح الإجمالي غير كافي لتحقيق خاصية الملائمة كإحدى الخصائص النوعية التي يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية بسبب عدم الإهتمام بالإفصاح المحاسبي على مستوى القطاعات التابعة للشركات،، وعليه يركز البحث على توضيح العلاقة والأثر بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية و ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية في البيئة المحلية.

المبحث الأول. منهجية البحث:

أولاً. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في مدى مساهمة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم والتقارير المالية، وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال تساولين هما:

التساؤل الأول: هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

التساؤل الثاني: هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

ثانياً. أهمية البحث: يمكن توضيح أهمية البحث كالآتي:

١- **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية للبحث من خلال تركيزها على أحد المواضيع المهمة التي تتمتع بالندرة الواضحة في الأبحاث والكتابات العربية كموضوع حيوي وهام اذ بدأت الكتابات فيه في الآونة الأخيرة واقتصر على الأدبيات المحاسبية الأجنبية.

٢- **الأهمية العملية:** تتجلى الأهمية العلمية للبحث من خلال إبراز أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية كإحدى المعلومات المهمة التي يحتاجها مستخدمى المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة من خلال تركيزها على توفير معلومات ملائمة وموضوعية عن أداء كل قطاع من قطاعات

الشركة بحيث تساهم في إضافة نوع جديد من المعلومات المحاسبية إلى المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة وتزيد من جودتها وتجاوز سلبيات التجميع التقليدي للمعلومات المحاسبية المتبع في العراق بحيث يراعي التوسع الحاصل في مجال أعمال الشركات وبما يضمن تلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية.

ثالثاً. أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- استعراض مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية التي تعدها الشركات.
- تحليل العلاقة والأثر بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية و ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.
- تشجيع الشركات العاملة في إقليم كوردستان والعراق بضرورة الإهتمام بالتقارير المالية القطاعية وإعدادها وفق متطلبات القواعد والمعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات والمجالس المهنية المحاسبية وذلك للمعلومات المهمة التي توفرها هذه التقارير لمستخدمي المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة .

رابعاً. فرضية البحث:

لغرض الوصول الى حل مشكلة البحث يستند البحث على فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

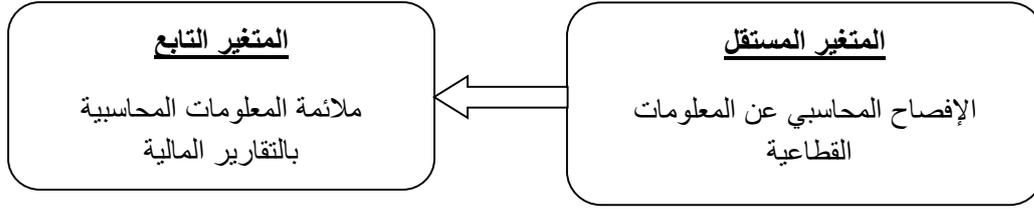
خامساً. منهج البحث: اعتمد الباحثان على منهجين لصياغة الفقرات المكونة للبحث وهما:

المنهج الأول: وهو المنهج الوصفي التحليلي الذي تم اعتماده لصياغة فرضية البحث والربط بين العوامل المؤثرة والمتأثرة فيه.

المنهج الثاني: وهو الاستقرائي وذلك من خلال استمارة الاستبانة التي سيتم من خلال تحليل العبارات الواردة فيها للوصول إلى النتائج الخاصة بعينة البحث والتي يمكن تعميمها على المجتمع فيما بعد.

سادساً. **أنموذج ومتغيرات البحث:** يوضح شكل رقم (1) أنموذج البحث الذي يتكون من متغيرين :
المتغير المستقل، الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية: يعني الإفصاح المحاسبي عن المعلومات
الهامة الخاصة بالقطاعات الجوهرية التي تتكون منها الشركات متعددة القطاعات لغرض مساعدة
مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات بصورة أفضل.

المتغير التابع: ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية: يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية على
تغيير موقف متخذ القرار بالنسبة لموضوع معين.



الشكل (1): أنموذج متغيرات البحث

المصدر: من اعداد الباحثان.

المبحث الثاني. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية:

اولاً. مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية:

ان التطورات والتوسعات التي حدثت في الأنشطة الاقتصادية وظهور الشركات الكبيرة المنتشرة على
اساس جغرافي والعديد من الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات ادت الى تغيير نوعية المعلومات المحاسبية
التي يحتاجها المستخدمون، فالإفصاح الإجمالي (التقليدي) اصبح غير قادر على سد إحتياجاتهم في ترشيد
قراراتهم المختلفة الأمر الذي دفع المختصين في هذا المجال الى التوجه نحو توفير المعلومات على أساس
القطاعات التي تكون الشركة، وتزايد الاهتمام بالحصول على معلومات اضافة أكثر تفصيلاً نتيجة الحاجة
الى هذا النوع من المعلومات حيث نادى العديد من المحللون الماليون والمستثمرون بالإفصاح المحاسبي
عن المعلومات القطاعية، واستجابة لطلبات المحللين الماليين والمستثمرين، فقد قامت العديد من المنظمات
المهنية باصدار المعايير المحاسبية التي تلزم بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية، فقد قام مجلس
معايير المحاسبة الأمريكي FASB بإصدار المعيار (14) عام 1976 بعنوان (التقارير المالية لقطاعات
الشركات) والذي تم استبداله بالمعيار رقم (131) في عام 1997 بعنوان (الإفصاح عن قطاعات الشركات
والمعلومات المرتبطة). كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بإصدار المعيار المحاسبي الدولي
رقم (14) والذي تم تعديله عام 1997، ثم تم استبداله بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (8) وذلك في

تشرين الثاني 2006. وتتم عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية من خلال تقسيم الشركة الى عدد من القطاعات. (محمد وابوبكر، 2018:87)

ويقصد بالقطاع التشغيلي تلك الوحدة المستقلة داخل الشركة التي تحقق ربحاً محدداً وتكون لها سجلات محاسبية خاصة ومنفصلة داخل الشركة، والتي يتم بموجبها تقييم أداء الوحدة وكفاءتها. (عودة، 2016: 10)

وبإمكان الشركات أن تصنف أنشطتها حسب القطاعات التشغيلية بطرائق عدة منها تقسيم الشركة وفقاً لطبيعة الأنشطة وتسمى بـ (قطاعات النشاط)، أو تقسيمها وفقاً للمناطق الجغرافية وتسمى بـ (القطاعات الجغرافية) أو عن طريق الدمج بين قطاعات النشاط والقطاعات الجغرافية، ويمكن التعبير عن قطاع النشاط وقطاع الجغرافي بمايلي: (الجعرات، 2017: 435)

1- قطاع النشاط: هو فرع من الشركة:

- أ- يقوم بالتزويد بمنتج أو خدمة معينة أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات.
- ب- يخضع لمخاطر وله عوائد مختلفة عما هو موجود لدى قطاعات أخرى.

2- القطاع الجغرافي: هو فرع من الشركة:

- أ- يزود بمنتجات وخدمات في بيئة اقتصادية خاصة.
- ب- يخضع لمخاطر وله عوائد مختلفة عن فروع أخرى للشركة تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

من خلال ماسبق يمكن تعريف الإفصاح عن المعلومات القطاعية بأنه: الإفصاح عن اي جزء من أنشطة الشركة يحتاج المدير المسؤول عنه الى بيانات عن التكاليف والإيرادات والأرباح الخاصة بهذا القطاع. (الحوضي، 2008: 27)

ويعرف كذلك بأنه تفصيل لمعلومات التقارير الإجمالية على مستوى الشركة الى معلومات مفصلة تتعلق بكل قسم من أقسام الشركة من أجل توفير معلومات أكثر تفصيلاً حول أداء مكونات الشركة. (Nobes & Parker, 2010: 428)

ويعرفه آخرون بأنه الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمكونات المختلفة لعمليات الشركة والمعلومات المتعلقة بمنتجات الشركة وخدماتها ومناطقها الجغرافية وعملائها الرئيسيين. (محمد وابوبكر، 2018: 88)

ويستنتج الباحثان من مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بأنه احد اشكال التوسع في الإفصاح المحاسبي التي تساعد في عرض معلومات عن اداء قطاعات الشركة من حيث: الإيرادات، المصروفات، ارباح أو خسائر، اصول والتزامات، وغيرها بحيث يساعد على تقييم كفاءة الادارة وفعاليتها بالنسبة لنتائج أداء كل قطاع لأن الإفصاح عن المعلومات الإجمالية في التقارير المالية دون الإفصاح عن المعلومات القطاعية لا يمكن من تقييم أداء كل قطاع من القطاعات على حدة.

ثانياً. اهداف واهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

يتركز الهدف الرئيس من الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في الشركات في تقديم معلومات عن قطاعاتها الأساسية المتعلقة بنشر معلومات عن انواع نشاطات الاعمال المختلفة التي تزاولها الشركة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها، ويتفق رأي كل من المعيار المحاسبي الامريكي FASB No.131 (Enterprise and Related Information) و Disclosure about Segment of an (IFRS No.8 Operation Segments) على ان أهداف الإفصاح عن المعلومات القطاعية تكمن في مساعدة مستخدمي التقارير المالية حول: (FASB, Standards No 131,1997: 5) (IASB, Standards No 8, 2006: 4)

1- الوصول الى فهم أفضل لأداء الشركة متنوعه الانشطة.
2- العمل على تقدير أفضل عن العوائد والمخاطرة الخاصة بالشركة وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
3- التوصل الى رأي أفضل يستند على معلومات أكثر عن الأداء الاجمالي للشركة ذات الانشطة المتنوعة. وبرزت أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية نتيجة تفسيرها الارقام الظاهرة في التقارير المالية الاجمالية، ويمكن بيان أهميتها من خلال النقاط التالية:- (Roberts, 2002: 375-376) (Benjamin & others, 2010: 32) (Nobes & Parker, 2010: 446)

1- يساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية بشأن تخصيص مواردهم وجوانب استثمارها ، خاصة عند وجود اختلاف في معدلات الربحية والنمو للقطاعات العاملة حسب المعلومات التفصيلية المنشورة عنها، ومن هنا يظهر أن المعلومات القطاعية أكثر ملائمة من المعلومات التقليدية أو الإجمالية.

2- يساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل من الإفصاح الإجمالي من خلال إجراء مقارنات بين أداء الشركة العاملة في قطاع معين مع الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع أو المقارنة مع شركات أخرى بمنهج واحد يعمل في نفس المجال ، حيث نجاح الشركة كوحدة واحدة يعتمد على أداء جميع القطاعات مجتمعة.

3- تساعد المعلومات القطاعية على تحسين دقة تنبؤات الارباح التي يقوم بها المحللين الماليين لمساعدتهم في تقييم الاوضاع الحالية وتنبؤاتهم بإتجاهات الأسواق المالية في المستقبل.

4- يسهل وجود رقابة أو سيطرة أكبر على قرارات مديري الشركة ، ويقلل من تناقض المعلومات بين المديرين وأصحاب الشركة ، ويحسن كفاءة الأنشطة الاستثمارية للشركة.

5- يساعد الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على تحليل وتقييم التدفقات النقدية المتوقع حدوثها مستقبلاً وتقدير توقيتاتها والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات بحيث يترتب عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة أفضل وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية.

ويلاحظ الباحثان مما تقدم مايلي:

- إن أهداف الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية تتشابه مع أهداف الإفصاح عن المعلومات الاجمالية (التقرير المالي الرئيس)، كما يعد جزءاً مكملاً للتقارير المالية الرئيسة التي تنشرها الشركات في نهاية الفترات المالية، وإن أهدافه مستقاة منها وتتكامل معها بالرغم من الاختلاف بينهما في إجراءات القياس وكيفية عرض المعلومات المحاسبية لاسيما تلك المتعلقة بطبيعة وشكل الإفصاح.
- تكمن اهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في توفيرها للمعلومات عن تقييم أداء القطاعات سواء اكانت هذه القطاعات موزعة على اساس النشاط او على الاساس الجغرافي ففي حال تعرض القطاع لخسارة ، يجب على الشركة دراسة الأسباب التي أدت إلى ذلك ومعالجة تلك الأسباب. وفي حالة عدم إمكانية معالجتها ، يجب اتخاذ القرار المناسب بشأن إغلاقها. فضلاً عن ذلك يرى الباحثان إن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على فتح قطاعات جديدة مشابهة اضافة الى القطاعات الحالية.

المبحث الثالث. ملائمة معلومات التقارير المالية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية:

قبل التطرق الى ملائمة المعلومات يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها كافة المعلومات الناتجة عن قيام الشركة بوظائفها المختلفة من شراء او بيع او انتاج، سواء اكانت هذه المعلومات وصفية او كمية. كما يمكن تعريفها بأنها كافة البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات دلالة والتي يمكن استخدامها في عملية التنبؤ بالمستقبل، وتتلخص هذه المعلومات بكافة القوائم والتقارير المالية التي تعد من قبل الشركة بصفة شهرية او فصلية او سنوية. (عزيز وكاظم، 2019: 240)

وتعد التقارير المالية المصدر الرئيس لتوفير المعلومات المحاسبية إذ تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف الداخلية أو الخارجية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة ولاسيما إذا احتوت على كمية ونوعية من المعلومات الملائمة لترشيد القرارات المختلفة و لكافة الأطراف المستفيدة ، و على ذلك فإن مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير المالية يلعب دوراً بارزاً في تخفيض حالة عدم التأكد و تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و المستخدمين(المهندي، 2004: 1) . كما أن جميع المستخدمين سواء كانوا داخليين أم خارجيين يعتمدون بدرجة كبيرة على هذه التقارير عند إتخاذهم لقراراتهم المختلفة وبناء التوقعات المستقبلية حول مستقبل الشركة ونتائجها، لذلك تلعب هذه التقارير دوراً أساسياً وجوهرياً في قرارات المستخدمين بكافة فئاتهم وتعد فئة المستثمرين أهم فئة من فئات المستخدمين للتقارير المالية، ولذلك فقد انصببت جهود المنظمات المهنية والمعايير الصادرة عنها بالتركيز على هذه الفئة من المستخدمين وذلك من منطلق أن قرارات هذه الفئة يكون لها أثر كبير في حركة ونشاط الاقتصاد بشكل عام (حيدر، 2015: 44).

وبناءً عليه يمكن تعريف التقارير المالية على أنها عملية إعداد معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى لمساعدتهم في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل وغيرها من القرارات المماثلة ، ويجب أن تساعد هذه المعلومات مستخدميها في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة. ودرجة عدم التأكد أو اليقين المحيطة بها. (الدليمي، 2009: 39)

كما تعرف بأنها مجموعة من المعلومات المفيدة للجهات ذات الصلة بهذه المعلومات، التي تقدمها الشركات خلال فترة معينة، ومن خلالها يمكن التعرف على موقف الشركة ونتيجة أداؤها. (احمد، 2015: 32) وحتى تكون معلومات التقارير المالية ذات فائدة يجب ان تكون ملائمة لمتخذ القرار، ويقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستخدمة في المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. (الحنواوي، 2001: 87) و عرف (FASB) الملازمة بأنها (قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير موقف متخذ القرار بالنسبة لموضوع معين). (مصطفى، 2015: 22)

كما أشارت (الفقرة (QC4) من الإطار المفاهيمي) الصادر عن المشروع المشترك بين (FASB) و(IASB) إلى أن الملازمة هي المعلومات المقدمة التي يجب أن تتعلق بالقرار الذي سيتخذه مستخدم المعلومات وبالتالي تأثيره عليه من خلال تقييم المستخدمين لما سبق. والأحداث الجارية واللاحقة أو تصحيح ما تم تقييمه مسبقاً. (FASB and IASB, 2010: 17-21)

ومن العرض السابق للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات التقارير المالية يستنتج الباحثان ان للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية دور كبير وبارز في توفير المعلومات الملائمة للمستخدمين إذ ان توفر معلومات تفصيلية عن كل قطاع على حدة للشركات بما فيها توفير معلومات عن إيرادات ومصروفات و ارباح وخسائر القطاع والتدفقات النقدية يساعد على تنبؤات الإدارة بالكثير من الامور منها: زيادة التنبؤ بالمبيعات والتكاليف والمصروفات المستقبلية ، زيادة التنبؤ بالأرباح المستقبلية، زيادة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، زيادة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية على مستوى القطاعات والشركة ككل. كما ان هذه المعلومات تساعد على تحسين اداء كل قطاع على حدة من قطاعات الشركة وبالتالي تحسين الاداء الاجمالي للشركة، وتساعد ايضاً على الكثير من القرارات منها القرارات الاستثمارية والقرارات الائتمانية.

المبحث الرابع. تحليل وتفسير نتائج الاستبانة:

لغرض تحقيق هدف البحث فقد تم تصميم استبانة مكونة من جزئين كما في (الملحق 1)، الجزء الاول من الإستبانة يتضمن المعلومات العامة عن السادة الباحثين، أما الجزء الثاني منها تحتوي على محاور الاستبيان التي تتضمن متغيرات البحث، ولتحقيق هدف وفرضية البحث تم اختيار عينة عشوائية من مراقبي الحسابات وأكاديمي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في مدينة اربيل، إذ تم توزيع (92) إستبانة على السادة الباحثين بعد تحكيمها من قبل مجموعة من السادة المحكمين كما مبين في (الملحق 2) وقد بلغت الاستثمارات المستعادة والصالحة منها (83) إستبانة. وبعد تحليل البيانات بإستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) فيما يلي عرض النتائج التي تم التوصل اليها:

اولاً. الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين:

يتناول هذا الجزء وصفاً لخصائص عينة البحث من خلال تحديد عدد ونسب لكل الخصائص الشخصية للمبحوثين والتي شملت، الوظيفة، التأهيل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في المهنة وكما يأتي:

1. الوظيفة :

تناولت العينة المبحوثة الوظيفة التي تعمل بها في جدول التوزيع التكراري الآتي:-

الجدول (1): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الوظيفة

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	الفئات
43.3	43.4	36	مراقب حسابات
%100	56.6	47	اكاديمي
	%100	83	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2022. يظهر من خلال الجدول (1) أن عينة البحث توزعت من حيث جهة العمل على فئتين، إذ يتضح أن عدد الأكاديميين يأتي بالمرتبة الأولى بـ (47) مفردة إحصائية وبنسبة (56.6%)، ومراقبي الحسابات في المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادهم (36) مفردة إحصائية وبنسبة (43.4%). وتشير هذه النتائج إلى أن هناك فئتين متكاملتين لعينة البحث، فالأكاديميون باعتبارهم الجانب العلمي ومراقبو الحسابات يعبرون عن وجهة نظر المهنيين. هذا مما يزيد من مصداقية نتائج البحث وقبولها من الناحية العلمية والعملية.

2. التأهيل العلمي:

تناولت العينة المبحوثة مختلف فئات المؤهل العلمي لخصت في جدول التوزيع التكراري الآتي:-

الجدول (2): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	الفئات
46.98	46.98	39	محاسبة قانونية
75.9	28.92	24	ماجستير
100	24.10	20	دكتوراه
	%100	83	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2022.

يظهر من خلال الجدول (1) أن عينة البحث توزعت من حيث المؤهل العلمي على ثلاث فئات إذ احتل حملة شهادة (محاسبة قانونية) المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (39) مفردة إحصائية أي بنسبة (46.98%)، واحتل حملة شهادة (ماجستير) المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم (24) مفردة إحصائية أي بنسبة (28.92%)، واحتل حملة شهادة (دكتوراه) المرتبة الثالثة والاحيرة حيث بلغ عددهم (20)

مفردة إحصائية أي بنسبة (24.1%) ، ويتضح من هذه النتائج أن إجمالي العينة من حملة الشهادات العليا، وهذا يدل على إن عينة البحث لديهم التأهيل العلمي المناسب وهذا بدوره يعطي مصداقية أكبر للفهم والإجابة عن عبارات الإستبانة.

3. عدد سنوات الخبرة:

تناولت العينة المبحوثة مبحوثين لديهم عدد سنوات خبرة مختلفة لخصت من خلال خمس فئات في جدول التوزيع التكراري الآتي:-

الجدول (3): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
5 - 1	8	9.64	9.64
10 - 6	14	16.87	26.51
15 - 11	16	19.28	45.79
20 - 16	22	26.50	72.29
اكثر من 21	23	27.71	100
المجموع	83	100	

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2022.

يظهر من خلال الجدول (3) إن عينة البحث توزعت من حيث سنوات الخبرة على خمس فئات، إذ احتلت فئة الذين تزيد سنوات خبراتهم عن (21 فأكثر) المرتبة الأولى إذ بلغ عدد أفرادها (23) وبنسبة قدرها (27.71%)، واحتلت الفئة الذين تتراوح خبراتهم من (16-20) سنوات المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (22) وبنسبة قدرها (26.50 %)، واحتلت الفئة الذين تتراوح خبراتهم من (11-15) سنوات في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (16) وبنسبة قدرها (19.28%)، واحتلت الفئة التي تتراوح خبراتهم من (6-10) سنوات في المرتبة الرابعة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (14) وبنسبة قدرها (16.87%)، وأخيراً جاءت فئة الذين تتراوح خبراتهم من (1-5) سنوات في المرتبة الخامسة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (8) وبنسبة (9.64%)، وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة أفراد البحث بنسبة (90.36%) تزيد خبراتهم على (6) سنوات وهذا مؤشر على أن عينة البحث تمتلك خبرات جيدة في مجال عملهم، وبالتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية في موضوع البحث، بما يعكس خبراتهم وممارساتهم العملية والعلمية.

ثانياً. وصف متغيرات البحث وتشخيصها:

سيتم التحليل باعتماد حساب عدد التكرارات، النسب، المتوسطات، الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحاور وكما يأتي:-

المحور الأول. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية:

تضمن هذا المحور (8) عبارات لخصت نتائجها من خلال الجدول الآتي:-

الجدول (4): التكرارات و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الفقرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
.80112	4.2771	1.2	1	3.6	3	3.6	3	49.4	41	42.2	35	X1
.82283	4.2048	0.0	0	6.0	5	7.2	6	47.0	39	39.8	33	X2
.85230	4.0723	1.2	1	6.0	5	7.2	6	55.4	46	30.1	25	X3
.76816	4.4337	0.0	0	3.6	3	6.0	5	33.7	28	56.6	47	X4
.76586	4.2169	1.2	1	2.4	2	6.0	5	54.2	45	36.1	30	X5
.67380	4.0964	0.0	0	3.6	3	7.2	6	65.1	54	24.1	20	X6
.68933	4.1566	1.2	1	2.4	2	2.4	2	67.5	56	26.5	22	X7
.58961	4.4458	0.0	0	1.2	1	1.2	1	49.4	41	48.2	40	X8
.745	4.237	0.6		3.6		5.1		52.71		37.95		المعدل

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2022.

من خلال الجدول (4) نلاحظ مايلي :-

1. تتبين من العبارة (X1) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن إيرادات المبيعات من العملاء الخارجيين لكل قطاع.. وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (91.6%) وبوسط حسابي (4.2048) و انحراف معياري (.80112).

2. تتبين من العبارة (X2) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن إيرادات المبيعات بين القطاعات وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (86.8%) وبوسط حسابي (4.22) و انحراف معياري (.82283).

3. تتبين من العبارة (X3) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن إيرادات الفائدة لكل قطاع تشغيلي وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (85.5%) وبوسط حسابي (4.0723) و انحراف معياري (.85230).

4. تتبين من العبارة (X4) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن تكلفة المبيعات لكل قطاع وذلك بدرجة اتفاق مقدارها (90.3%) وبوسط حسابي (4.4337) و انحراف معياري (.76816).

5. تتبين من العبارة (X5) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن الأستهلاك والإطفاء لكل قطاع وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (90.3%) وبوسط حسابي (4.2169) و انحراف معياري (0.76586).

6. تتبين من العبارة (X6) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن مصروف الفائدة لكل قطاع وذلك بدرجة إتفاق (89.2%) وبوسط حسابي (4.0964) و انحراف معياري (0.67380).

7. تتبين من العبارة (X7) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن مصروف أو (دخل) ضريبة الدخل لكل قطاع وذلك بدرجة إتفاق (94%) وبوسط حسابي (4.1566) و انحراف معياري (0.68933).

8. تتبين من العبارة (X8) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتحقق من خلال الإفصاح عن أرباح أو خسائر القطاع. . وذلك بدرجة إتفاق (97.6%) وبوسط حسابي (4.4458) و انحراف معياري (0.726).

إن المعدل العام للوسط الحسابي لمتغير الإفصاح عن المعلومات القطاعية بلغ (4.237) وأكبر متوسط كان من حصة العبارة (X8) للمتغير ومقداره (4.4458) وتليها العبارة (X4) بمتوسط بلغ (4.4337)، في حين كانت العبارة (X3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (4.0723) حسب آراء العينة المبحوثة.

المحور الثاني. ملائمة معلومات التقارير المالية:

تضمن هذا المحور (8) عبارات لخصت نتائجها من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): التكرارات و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات ملائمة معلومات التقارير المالية

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الانحراف المعياري
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
Y1	38.6	32	60.2	50	1.2	1	0.0	0	0.0	0	4.3735
Y2	39.8	33	57.8	48	1.2	1	1.2	1	0.0	0	4.3614
Y3	33.7	28	62.7	52	3.6	3	0.0	0	0.0	0	4.3012
Y4	45.8	38	53.0	44	1.2	1	0.0	0	0.0	0	4.4458
Y5	36.1	30	59.0	49	2.4	2	2.4	2	0.0	0	4.2892
Y6	33.7	28	63.9	53	2.4	2	0.0	0	0.0	0	4.3133
Y7	30.1	25	66.3	55	3.6	3	0.0	0	0.0	0	4.2651

52808	4.3494	0.0	0	0.0	0	2.4	2	60.2	50	37.3	31	Y8
.5430	4.337	0.0		0.45		2.25		60.38		36.88		المعدل

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2022.

من خلال الجدول (5) نلاحظ مايلي :-

1. تبين من العبارة (Y1) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال زيادة التنبؤ بالمبيعات المستقبلية وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (98.8%) وبوسط حسابي (4.3735) و انحراف معياري (51112).

2. تبين من العبارة (Y2) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال زيادة التنبؤ بالأرباح المستقبلية وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (97.6%) وبوسط حسابي (4.3614) و انحراف معياري (57548).

3. تبين من العبارة (Y3) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال زيادة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (96.4%) وبوسط حسابي (4.3012) و انحراف معياري (53499).

4. تبين من العبارة (Y4) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال زيادة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية على مستوى القطاعات والشركة ككل وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (98.8%) وبوسط حسابي (4.4458) و انحراف معياري (52389).

5. تبين من العبارة (Y5) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال تحسين اداء كل قطاع على حدة وذلك بدرجة إتفاق مقدارها (95.1%) وبوسط حسابي (4.2892) و انحراف معياري (63496).

6. تبين من العبارة (Y6) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال تحسين الاداء الاجمالي للشركة وذلك بدرجة إتفاق (97.6%) وبوسط حسابي (4.3133) و انحراف معياري (51626).

7. تبين من العبارة (Y7) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال تحسين القرارات الإستثمارية وذلك بدرجة إتفاق (96.4%) وبوسط حسابي (4.2651) و انحراف معياري (51995).

8. تبين من العبارة (Y8) أن أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد على توفير معلومات ملائمة في التقارير المالية من خلال تحسين القرارات الإئتمانية وذلك بدرجة إتفاق (97.5%) وبوسط حسابي (4.3494) و انحراف معياري (0.52808).

إن المعدل العام لمتغير ملائمة معلومات التقارير المالية بلغ (4.337) وأكبر متوسط كان من حصة العبارة (Y4) من متغير ملائمة معلومات التقارير المالية ومقداره (4.4458)، تليها العبارة (Y1) بمتوسط بلغ (4.3735)، في حين كانت العبارة (Y7) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (4.2651) حسب آراء العينة المبحوثة.

ثالثاً. اختبار فرضيات البحث:

يتناول البحث اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

لاختبار الفرضية أعلاه تم تقدير معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في جدول رقم (6):

جدول رقم (6): العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية	معامل ارتباط بيرسون	قيمة-p
	0.887	0.000

يبين جدول رقم (6) أن هنالك علاقة إيجابية قوية مقدارها 88.7% بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة معلومات التقارير المالية وهي معنوية ذات دلالة إحصائية لأن قيمة-p تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

يمثل مضمون جدول رقم (7) اختباراً لفرضية البحث والتي تنص على أن (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية). إذ تبين عند تحليل البيانات وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة معلومات التقارير المالية، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة (298.866) وهي قيمة معنوية،

وفسرت قيمة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية (78.7%) من التباين الحاصل في ملائمة معلومات التقارير المالية، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R^2)، وتشير قيمة معامل (β) والتي بلغت (0.664) إلى أن التغيير في ملائمة معلومات التقارير المالية بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغيير في الإفصاح عن المعلومات القطاعية بمقدار (0.664) وكانت قيمة (t) المحسوبة (9.255)، وهي قيمة معنوية، فيما تشير قيمة ثابت (C) البالغة (0.825) إلى تحقيق ملائمة معلومات التقارير المالية حتى لو كانت قيمة الإفصاح عن المعلومات القطاعية صفراً. وبالتالي قبول الفرضية الثانية التي مفادها: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

جدول رقم (7): أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية

R^2	F	β	الثابت C	ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية
.787	298.866	.664 t (17.288) .000	.825 t (9.255)	الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية.

المصدر: من اعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الأستبانة 2022.

المبحث الخامس. الإستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الإستنتاجات:

من خلال التحليلات التي قدمت في الجانب النظري والعملية للموضوع قيد البحث توصل الباحثان الى الإستنتاجات التالية:

1- يوفر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية معلومات مفيدة إلى المستفيدين لإتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، حيث إن الإفصاح عن المعلومات الإجمالية دون الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المنشورة يؤدي إلى فقدان متخذي القرارات مفردته مهمه من المعلومات الضرورية الهامة تساعد على تقييم أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية وكذلك معدلات النمو المتوقعة للشركة.

2- يقوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على تحضير المعلومات التفصيلية الناتجة عن ظهور الشركات متعددة القطاعات استناداً إلى مدخل التوسع في الإفصاح المحاسبي، وهو بذلك يعتبر مكملاً للإفصاح عن المعلومات الإجمالية وليس بديلاً لها.

3- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية يخلق روح المنافسة بين القطاعات التي تكون الشركة وذلك لتقييم أداء كل قطاع من قطاعات الشركة على حدة.

4- من خلال إجراء الدراسة الميدانية لاختبار العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وذلك بوجود ارتباط طردي معنوي مقداره 88.7% حسب رأي العينة المبحوثة. 5- من خلال إجراء الدراسة الميدانية لاختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية على ملائمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وذلك بوجود نسبة تأثير طردي معنوي مقداره 78.7% حسب رأي العينة المبحوثة.

ثانياً. التوصيات:

بناءً على الإستنتاجات التي تم استعراضها في الفقرة أولاً يمكن إدراج التوصيات التالية:

- 1- ضرورة التزام الشركات لاسيما الشركات الكبيرة ومتعددة القطاعات بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية عند اعداد تقاريرهم المالية لأهميتها في توفير معلومات محاسبية ملائمة ودورها في ترشيد قرارات المستخدمين لفهم طبيعة اداء هذه القطاعات ودرجة التعقيد في عملها ولضمان توافر معلومات اكثر دقة مقارنة بالمعلومات الإجمالية.
- 2- اعتماد الشركات على مدخل موحد في تشخيص أو تحديد القطاعات التي تشكل الشركة في إعداد التقارير المالية القطاعية لإجراء عمليات المقارنة بين أداء القطاعات والشركات مع بعضها البعض.
- 3- ضرورة قيام المراجعين الخارجيين بممارسة أدائهم المهني عند مراجعة التقارير المالية للشركات من قبلهم، وذلك من خلال شمول تقاريرهم بمدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المنشورة وفقاً للمعايير المحاسبية، وذلك لدورهم المهني في هذا المجال وضمان الثقة التي تزرعها تقاريرهم في المعلومات المقدمة بواسطة التقارير المالية.
- 4- ضرورة اهتمام الجهات الأكاديمية المختصة ممثلة بالجامعات والمعاهد العاملة في العراق بشكل عام وإقليم كوردستان بشكل خاص بإضافة مواد جديدة ضمن مناهجها ، بما في ذلك موضوع إعداد التقارير المالية القطاعية وكيفية الإفصاح عن معلوماتها وفق معايير المحاسبة من أجل تخريج وتشكيل كفاءات جديدة واعية بهذا الموضوع لضمان مساهمتها في تطوير مهنة المحاسبة في سوق العمل..

قائمة المراجع العربية والإنكليزية:

أولاً المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. الجعارات، خالد جمال، (2017) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
2. الحفناوي، محمد يونس، (2001) "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان.
- ب- الرسائل والاطاريح الجامعية:
 3. احمد، بيمان إبراهيم أحمد، (2015)، مدى التوافق في تطبيق المعايير المحاسبية والقواعد المحاسبية العراقية الخاصة بالاحتساب الضريبي - دراسة تحليلية، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة صلاح الدين/ اربيل، كلية الإدارة والإقتصاد.
 4. الحوضي، وأنل عبدالحكيم، (2008) إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ودورها في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة.
 5. الدليمي، سام عبدالجبار عبد الرزاق الدليمي، (2009) التقارير المالية ومدى توافقها مع قاعدة الإفصاح المحاسبية المحلية رقم (6)، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية، غير منشورة، الأتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، العراق.
 6. المهندي، محمد عبدالله علي، (2004)، اثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الاسهم ، بحث ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، كلية المال والأعمال، الاردن.
 7. حيدر، ثاربان دلشاد، (2015) الإفصاح عن التقارير المالية عن مدى الألتزام بتطبيق دليل الحوكمة، بحث للحصول على شهادة المحاسبة القانونية ، غير منشورة، الأتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، اقليم كوردستان - العراق.
 8. عودة، لؤي نعيم زهدي، أثر محددات الإفصاح عن المعلومات القطاعية على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، بحث ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، كلية الاعمال، الاردن.
 9. مصصفي، شيرزاد أحمد، (2003) "تأثير جودة المعلومات المحاسبية في تحديد وعاء ضريبة الدخل"، رسالة ماجستير في المحاسبة، مقدمة الى كلية الإدارة و الأقتصاد، جامعة صلاح الدين- اربيل. اقليم كوردستان - العراق.

ج- الدوريات العلمية:

10. عبدالله، سلمان حسين و الأنباري، علي محمود بريهي، (2014)، دور متطلبات الابلاغ المالي القطاعي في تعزيز مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 20 العدد 76.
11. عزيز، عزيز محمد و كاظم، عقيل جابر، (2019) دور التخصص المهني للتدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية-دراسة استطلاعية في عينة من المصارف وشركات الاستثمار العراقية مجلة مثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 1
12. حمد، عمرالسر حسن وابوبكر، زيتو عولا، (2018)، تقييم مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً للمعايير المحاسبية - (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في اقليم كوردستان)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 42. العراق.

ثانياً. المراجع الإنكليزية:

A- Books:

13. Nobes, Christopher & Parker, Robert, (2010) *Comparative International Accounting*, 11th Edition, Pearson Prentice Hall, New York.
14. Roberts, Clare, (2002) *Segment Reporting. In: Comparative International Accounting, 6th Edition, Prentice-Hall, New York.*

B- Official Publications:

15. *Financial Accounting Standards Board (FASB), (1997) Statement of Financial Standards No 131, Disclosure About Statement of an Enterprise and Related Information, December.*
16. *International Accounting Standards Board (IASB), (2006), International Financial Reporting Standard No.8 " Operating Segments", November , Para. 5.*
17. *.FASB and IASB,2010, Statement of Financial Accounting Concepts No. 8..*

C- Periodicals:

18. Benjamin, Samuel Jebaraj & Muthaiyah, Saravanan & Marathamuthu, Srikamaladevi & Murugaiah, Uthiyakumar, (2010) *A Study Of Segment Reporting Practices: A Malaysian Perspective, The Journal of Applied Business Research, The Clute Institute, Vol. 26, No. 3.*

الملحق (1)

استمارة استبانة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صلاح الدين- اربيل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة الاستبانة

السادة الافاضل:-

تحية طيبة وبعد.....

نضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم (أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على ملائمة معلومات التقارير المالية - دراسة تحليلية لأراء عينة من مراقبي الحسابات وأكاديميي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في مدينة اربيل) نتمنى إبداء رأيكم حول فقراتها بكل موضوعية وحياد للحصول على النتائج التي من شأنها اغناء البحث وتحقيق اهدافه.

شاكرين تعاونكم خدمة للمسيرة العلمية

ملاحظة:-

يرجى ملء المربع الذي يمثل إجابتك بعلامة (✓) ، وإذا كانت لديك ملاحظات أو تعليقات ، فيمكن إضافتها في نهاية الاستبانة.

الباحثان**القسم الأول. البيانات الشخصية:**

- 1- الوظيفة التي تعمل بها: مراقب حسابات () أكاديمي ()
 2- التأهيل العلمي: - دبلوم عالي محاسبة قانونية () ماجستير () دكتوراه ()
 3- سنوات الخدمة في المهنة: 1-5 سنة () 6-10 سنة () 11-15 سنة () 16-20 سنة ()
 أكثر من 21 سنة ()

القسم الثاني. محاور الاستبانة:-

المحور الاول. الإفصاح عن المعلومات القطاعية: يتحقق الإفصاح عن المعلومات القطاعية من خلال:					
ت	العبارة	مستوى الموافقة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
X1	الإفصاح عن إيرادات المبيعات من العملاء الخارجيين لكل قطاع.				
X2	الإفصاح عن إيرادات المبيعات بين القطاعات.				
X3	الإفصاح عن إيراد الفائدة لكل قطاع تشغيلي.				
X4	الإفصاح عن تكلفة المبيعات لكل قطاع.				
X5	الإفصاح عن الأستهلاك والإطفاء لكل قطاع.				
X6	الإفصاح عن مصروف الفائدة لكل قطاع.				
X7	الإفصاح عن مصروف أو (دخل) ضريبة الدخل لكل قطاع.				
X8	الإفصاح عن أرباح أو خسائر القطاع.				
المحور الثاني. ملائمة معلومات القوائم المالية: يساعد الإفصاح عن المعلومات القطاعية على ملائمة معلومات التقارير المالية من خلال:					
Y1	زيادة التنبؤ بالمبيعات المستقبلية.				
Y2	زيادة التنبؤ بالأرباح المستقبلية.				
Y3	زيادة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.				
Y4	زيادة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية على مستوى القطاعات والشركة ككل.				
Y5	تحسين اداء كل قطاع على حدة.				
Y6	تحسين الاداء الاجمالي للشركة.				

					تحسفن القرارات الإستثمارىة.	Y7
					تحسفن القرارات الإنتمانىة.	Y8

الملحق (2): اسماء الخبىراء والمحكمفن لصدق الاستبانة وصلابىتها

ت	أسماء المحكم	اللقب العلمى	التخصص	جهة العمل
1-	د. غازى عثمان محمود	أستاذ	المحاسبىة	جامعة صلاح الدين-اربىل- كلىة الادارة والاقتصاد
2-	د. صالح ابراهىم الشعبانى	أستاذ مساعد	المحاسبىة	معهد التقنى نىنوى - جامعة التقنىة الشمالىة
3-	د. احمد محمد خلىل	أستاذ مساعد	المحاسبىة	جامعة صلاح الدين-اربىل- كلىة الادارة والاقتصاد
4-	د. فىان سلىمان الصالحو	أستاذ مساعد	المحاسبىة	جامعة كوىة- فاكلتى الإدارة والاقتصاد
5-	د. خالد عبد الحمىد عبد المجدى	أستاذ مساعد	المالىة والمصرفى	جامعة نولج - كلىة العلوم الإدارىة والمالىة
6-	د. نسىم يوسف حنا	أستاذ مساعد	المحاسبىة	جامعة صلاح الدين-اربىل- كلىة الادارة والاقتصاد
7-	م. جىوار احمد سالار	أستاذ مساعد	المحاسبىة	جامعة صلاح الدين-اربىل- كلىة الادارة والاقتصاد
8-	م. جرىس مصطفى خضر	أستاذ مساعد	المحاسبىة	جامعة صلاح الدين-اربىل- كلىة الادارة والاقتصاد

كارىگهرى ئاشكرا كردنى زانىارىبه به شىبه كان له سهر گونجاوى

زانىارىبه كانى راپورته دارابيه كان

پوخته:

ئامانجى توؤزىنه وه كه رؤشناى ده خاته سهر لىكؤلىنه وه و تاقى كردنه وهى كارىگه رىبه كانى ئاشكرا كردنى زانىارىبه به شىبه كان له سهر گونجاوى زانىارىبه كانى راپورته دارابيه كان. بؤ گه شىتن به ئامانجى توؤزىنه وه كه، پرسىار نامه يه كه به سهر نمونه يه كدا دابه شكرا كه پىكها تىبون له (٨٣) كهس له وردبىنى ژمىرىارى و ئه كادىمىه كانى ژمىرىارى له زانكؤ و بهىمانگا كانى شارى هه ولئىر، و ئه نجامه كانى به پرؤگرامى ئامارى (SPSS) شىكرانه وه. توؤزىنه وه كه گه شىته كؤمه لىك دهره نجام، كه دىارترىن بونى كارىگه رىبه كى ئامارى بهرچاوه له ئاشكرا كردنى زانىارىبه كه رتبه كان (به شىه كان) له سهر گونجاوى زانىارىبه كانى راپورته دارابيه كان. له كؤتا بىدا توؤزىنه وه كه چه ند راسپارده يه كى خسته روو، كه گرنكترىن بىان

Abstract:

The research aims to shed light on the study and testing of the impact of segment information disclosure on the appropriateness of financial reporting information. To achieve the goal of the research, the inductive approach was relied upon by preparing a questionnaire for this research, which was distributed to a random sample among the community of auditors and accounting academics in universities and institutes in the city of Erbil, who numbered (83) individuals, whose results were then analyzed by the statistical program. (SPSS). The research reached a set of conclusions, the most prominent of which is the existence of a statistically significant effect of the disclosure of sectoral information on the appropriateness of financial reporting information. In the end, the research presented some recommendations, the most important of which is the need for companies operating in Iraq in general and the Kurdistan Region in particular to commit to disclosing sectoral information in preparing financial reports, especially companies that enjoy different sectors due to their importance due to their characteristics that make accounting information appropriate and useful for decision-making by Users of these reports in order to understand the complexity of large companies and diversified activities, and to evaluate and understand the performance of these companies more accurately than the aggregate information.